لمصلحة من تمرير لعبة الانتخابات البرلمانية في البحرين

البرلمان : طلاء لا ينسجم وقبح ملامح النظام العشائري الرجعي

في البحرين تجري الاستعدادات الان لاجراء الانتخابات العامة لانتخاب مجلس برلمان او ما يسمى بحق الحياة الديمقراطية وذلك خلال شهر كانون ثاني القادم، وقد جرت في العام الماضي انتخابات مماثلة لانتخاب مجلس تاسيسي لوضع دستور للبلاد وقد انتخب من اعضاء المجلس التاسيسي البالغ اربعة واربعين عضوا اثنان وعشرون فقط سنما عن الامير عشرة اعضاء واعسر الوزراء اعضاء في المجلس بحكم مناصبهم .

وقد وقفت القوى الوطنية والتقدمية في البحرين بعداء الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ضد انتخابات المجلس التاسيسي وقامت بحملة الجماهير ضد المشاركة في هذه الانتخابات ورغم كل وسائل السلطات الرجعية في البحرين لاجبار المواطنين على المشاركة في الانتخابات فقد كانت نسبة المشاركة ٥٣٪ فقط من مجموع السكان رغم الظروف القاهرة التي يعيشها المواطنون في البحرين والتي هي اصلا مرهقة ومكرسة بشكل مدروس من قبل السلطة لدفع الراي العام والشارع الى السب ناي منفذ قد يبدو هو الخلاص من هذه الازمة حتى ولو كان برلمانا مسخا كالذي يهيء له المتقدون واسيادهم .

وقصة الانتخابات البرلمانية في البحرين تسبب ولدة الامس ، فان لها جذورها التي تعود الى عام ١٩٢١ حين طرح المطلب البرلماني لاول مرة من قبل التجار المتورين والذين كانوا يعبروا الواجهة الوطنية في ذلك الوقت ضد النفوذ الاجنبي في المنطقة وقد قوبل هذا المطلب وحينه بالرفض المطلق لما يمكن ان تعود اليه سلسلة السلطة لعناصر وطنية .

ثم طرحت مسالة الانتخابات مرة اخرى عام ١٩٣٨ من قبل التجار ايضا تحكم اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ولمصلحة هذه الاوضاع.

وفي عام ١٩٥٦ بسبب هذه المطالب البرجوازية الوطنية تحكمها تصاعد التيارات القومية في المنطقة العربية عموما ، وصعود اسهم البرجوازية الوطنية وقوتها وتصدرها ساحة النضال ضد النفوذ الاجنبي المباشر والسيطرة الاجنبية على الاقتصاد الوطني في المنطقة .

وفي عام ١٩٦٥ تكرر نفس المطلب ولكن هذه المرة باصوات البرجوازية الصغيرة التي ـ تحكم بها الفكرية والسياسية ـ تعتقد بامكان الحصول على مكاسب سياسية من خلال الممارسات (الديمقراطية) البرلمانية .

وكانت كل هذه التحركات ابتداء من ١٩٢١ وحتى ١٩٧٠ ، تقابل بالرفض التام من قبل السلطات الحاكمة والمستمرة اساسا وبصورة مباشرة من قبل النواجد المباشر وغير المباشر للنفوذ الاجنبي في المنطقة ، وكان قاده هذه التحركات بالاغلب مصرهم بين الاعتقال والنفيه الجديدة .

لكن الحال غير تماما بعد هذا التاريخ ، فبعد تصاعد المطالبة الجماهيرية بالديمقراطية وبالذات بعد (مارس) اذار ١٩٧٢ اعلنت السلطة مشروع « المجلس التاسيسي » الرامي الى وضع دستور للبلاد .

وقد تطرح هنا سؤال : هل يعني هذا ان السلطات الرجعية في البحرين «خصصت» اخيرا للجماهير وصار لزاما عليها ان تقدم الديمقراطية لهذه الجماهير على طبق من ذهب .

الواقع ان هناك مؤشرين خطيرين بالوقف عندهما .. الاول هو بحث اية ظروف اعلنت السلطة بها للديمقراطية ، والثاني كيف تلقى المواطن في البحرين « هديه سموه » بعد ان كان ناضل وعانى من اجلها ..

بعد حزيران ١٩٦٧ صار على القوى الامبريالية ان تراجع حساباتها في المنطقة وبعين تعاظم التحرر الاساسية وتسعد لتطويقها بما يضمن لها تكريس نفوذها الاقتصادي بشكل اساسي وبحيثها ساعب تسلل (الافكار الهدامة) التي هي بالتالي تهديد لسيطرتها الاقتصادية وهيمنتها السياسية على المنطقة .

والى جانب فلسطين ، وعلى درجة واحدة من الاهمية اشتعلت الدوائر الامبريالية في سبل ترتيب اوضاع الخليج العربي لعدة اسباب اهمها .

● وجود احتياطي البترول الرئيسي والضامن لاستمرار دوران آلة الامبريالية .

● وجود قاعدتين للثورة العربية في اليمن الديمقراطي وظفار .

● ضمان سيطرة ايران بمساعدة الساحل الاخر للخليج على « نفاء » حياة الخليج من الواجد الهدام .

● ضمان تطويق المنطقة العربية ومنطقة بلدان الطوق بالذات تحسبا لاي طارىء قد يضر في حسابات الامبريالية في اية لحظة .

ولعل اهم ما ورد على جدول مراجعة الحسابات كان تحديد الواجد "نوعا" مما يضمن عدم اثارة خواطر رجل الشارع على الاقل ، اضافة الى سحب البساط من تحت اقدام اية محاولة لتثوير الاوضاع وتخديرها .. وكان الوصول الى صيغة الاسعاد ما امكن عن الواجد العسكري المفضوح في منطقة الخليج ودفع (اثناء الخليج المخلص) الى تولي مهماتهم في كبح جماح المشاغبين وذوي الافكار الهدامة .

وعلى هذا الاساس « انسحب » بريطانيا من الخليج واعطيت لدويلات المنطقة الاستقلالات الشكلية وفي مجابهة القوى التقدمية التامة والمسلحة منها بشكل خاص طرحت عدة تكتيكات من ضمنها واخطرها في نفس الوقت مسالة الحريات الديمقراطية (انتخاب ، دستور ، برلمان .. الخ)

وكانت هذه اللعبة مفضوحة ومضحكة في ذات الوقت ، ذلك ان اية عملية ترفيع اعمدتها السلطات الرجعية لم تستطع ان تجمل قبح النظام العشائري الخاضع بشكل مطلق للاحتكارات الرأسمالية والمرتبطة بعجلة الهيمنة الاقتصادية والسياسية على المنطقة ، ولعل تساؤلات رجل الشارع في البحرين ترجم رده فعل الناس هناك تجاه لعبة الديمقراطية المطروحة.

لا شك ان النظام في البحرين يعاني من ازمة قاتلة تماما وفي مواجهة المد التقدمي الذي يتصاعد باستمرار سيكون هو (النظام) المستفيد الوحيد من تمرير لعبة الانتخابات ، اذ ان السلطة رغم احتياطها لم تقدم اي تنازل في طريقها لتحقيق (الديمقراطية) وكل المطالب التي نادت الحركة الجماهيرية عام ١٩٧٢ والتي كانت هي الاساس الذي ارتاته لتحقيق الديمقراطية ، كل تلك المطالب تجاهلها النظام .

فحالة الطوارىء المفروضة منذ عام ١٩٥٦ لم تزل قائمة ومتمثلة باجراءات منع التجمع والتظاهر ، الاعتقال الكيفي ، النفي ومصادرة الجوازات ، الرقابة على الصحف . ورغم مطالبة الجماهير باستمرار برفع حالة الطوارىء ، فانها لم تزل قائمة وفي ظلها بالذات جرت انتخابات المجلس التاسيسي وسن الدستور وبهما للانتخابات البرلمانية .

اضافة الى ذلك التوزيع الرجعي للدوائر الانتخابية ، تحديد سن الانتخاب والترشيح ٢٠ ـ ٣٠ سنة مما يحرم اعدادا هائلة من الشباب من حق الانتخاب والترشيح ، حرمان المرأة من الانتخاب .

والاهم من ذلك تعيين نصف الاعضاء ٢٠ عضوا منتخبا ، الوزراء معينون بحكم مناصبهم وهم اصلا يعينون (بارادة سامية) اضافة الى تعيين عدد من الاعضاء عن طريق الارادة السامية ايضا .

وقد وقفت القوى التقدمية بالاساس ضد انتخابات المجلس التاسيسي بناء على عدم الاستجابة الى المطالب المذكورة وبناء عليه قاطعت هذه القوى الانتخابات واستجاب عدد من المرشحين الوطنيين لدعوة القوى الوطنية وانسحبوا من المجلس بسبب رفض السلطة للاستجابة لمطلب هذه القوى بالغاء التعيين ورفع حالة الطوارىء .

وقد اثبت انتخابات المجلس التاسيسي بالواقع الملموس ان مثل هذه المجالس لا تمثل الجماهير ورغم ان السلطة قد اتبعت اساليب بوليسية لضمان نجاح هذه الانتخابات مثل ختم جواز سفر الناخب فان الجماهير قاطعت تلك الانتخابات ورفعت للسلطة مطالبها التي تتضمن :

● وضع دستور وطني
● الغاء الحكم الوراثي
● اعطاء حق المرأة في الانتخاب
● الغاء التعيين
● رفع حالة الطوارىء .

وبعد تجربة ممارسة المجلس التاسيسي لصلاحياته لمدة ستة شهور ووضع دستور للبلاد جاءت النتيجة بما يثبت مفهوم السلطة للديمقراطية فقد رفضت كافة المطالب السابقة وكان للتدخل السعودي الرد الواضح في وضع الخطوط العريضة والتفصيلية للدستور فقد اصرت السعودية على ان ينص الدستور على ان الدين الرسمي للدولة هو الاسلام كما اصرت على حرمان المرأة من حق الانتخاب ، وتجاهل الدستور مسالة سن الانتخاب والترشيح .

يتضح تماما ان النظام انما يعمل من خلال طرحه لعبة الديمقراطية الخروج من ازمته بشكل اساسي ، وان الانسياق الى مواقع النظام وانجاح مخططه انما يكرس بشكل اساسي جذور النظام العشائري المرتبط بعجلة الامبريالية .

وما دامت الحركة الجماهيرية لم تستطع رغم كل محاولاتها استحصال اي تراجع من قبل السلطة عن مواقفها الرجعية التي تريد ان تمرر من خلالها البرلمان ، فان من الخطورة بمكان ان نتوقع تحقيق اي مطلب جماهيري من خلال مؤسسة عشائرية موقعة بخروق تقدمية ، فالسلطة تقدم على تمرير الانتخابات البرلمانية وهي في موقع الضاغط على الحركة الجماهيرية :

ـ فهي تملك الحق في مراقبة البرامج الانتخابية والتعديل فيها .
ـ لا وجود لسلطة البرلمان على الوزراء
ـ الوزراء معينون ويغيرون (بارادة سامية)
ـ نصف المجلس معين بنفس الطريقة السابقة
ـ لا مجال لمناقشة حالة الطوارىء والمعتقلين السياسيين
ـ الدستور جاء مكرسا لعشائرية النظام ورجعيته (الحكم الوراثي خصوصا)
ـ انعدام الدور المؤثر للاحزاب الوطنية والتقدمية بحكم لاشرعيتها .

اذن فان اية ممارسة من خلال مؤسسة برلمانية بهذه المواصفات ستجر تلقائيا وبشكل مهين لحساب النظام العشائري الرجعي وستكون مجرد تنفيس للضغط الهائل الذي من الممكن تصعيده الى حد اختناق النظام فيما لو وقفت كل القوى التقدمية والوطنية في سبيل افشال خطة النظام في تطويق هذه القوى سياسيا وتصفية وجودها الجماهيري وتركيعها على عتبة ممارسات عقيمة لا تبشر بامكان تحقيق اية انجازات للحركة الجماهيرية .

ان على القوى الوطنية والتقدمية مسؤولية الالتفاف على برامج عمل محددة لمواجهة مخطط التصفية الذي تتعرض له تحت واجهة الممارسات البرلمانية ، ومما انه بديهي ان تتقدم الطليعة الجماهير وتعلم منها بنفس الوقت فان على قوى البحرين التقدمية ان لا تتاخر عن جماهيرها الرافضة فقد ثبت لحد الان ان نسبة التسجيل للانتخاب منخفضة تماما وان كل البرامج الاعلامية التي تعدها النظام كـ « غسل دماغ » للمواطنين اثبتت فشلها الذريع .

فهناك سؤال يتردد في الشارع ..

ـ اذا كان المجلس التاسيسي السابق قد رفع الاسعار .. فماذا سيحقق لنا هذا المجلس الجديد ؟ ■■

في الذكرى الثالثة لمجازر أيلول في الأردن :

الحزب الشيوعي السوداني يعري وحدة الخوطات التصفوية في المنطقة ويدعو لمزيد من التلاحم بين فصائل الثورة العربية

جاءنا من الحزب الشيوعي السوداني البيان التالي :

تصدر هذا البيان في جو الذكرى الاليمة لمجازر ايلول ١٩٧٠ التي انقضت عليها اعوام ثلاثة شهدت مزيدا من التآمر على حركة الثورة العربية بشكل عام وفي مواقع اخرى من العالم العربي . وفي هذه الايام خاصة نشهد تحركات عربية كثيرة تحاول ان تمهد ـ اذا استطاعت ـ لتغيير كبير في اوضاع المنطقة الفرض منه فرض اوضاع تعوق مسيرة الثورة العربية ، واخضاعها لمقاييس وتهافت بعض الانظمة العربية الحاكمة وافلاسها ، كما ان الرجعية البترولية العربية قد تنشط بشكل سافر هنا وهناك حتى تصب كل هذا في مجرى الاستعمار الجديد ومصالحه واستراتيجيته . مع تقديرنا التام لكل تلك المخاطر التي تعيشها المنطقة فاننا نعرف ان نضال البلدان العربية عبر اعوام طويلة قد صلب وحدة مواقع تصعب تجاوزها والقاؤها ، سواء من جانب القوى الرجعية العربية او القوى الامبريالية رغم انها تحاول اليوم ان تفعل ذلك .

فما اعجب ذلك من توقيت !! الذين فاطموا وخاصموا الملك حسين لانه خارج عن الصف العربي او لانه نكل بالمقاومة او لانه قدم مشروعه المعروف عادوا يأخذونه اليوم بالاحضان ، فهل غير او تغير شيء في موقفه ؟ كلا لم يتغير ولن يتغير شيء في موقفه ولكن الذين تغيروا او اعلنوا الان عن اختلاف وتغير موقفهم هم الذين كانوا قد خاصموه وقاطعوه بالامس القريب جدا .

في الذكرى السادسة عشر ليوم اعلان استقلال السودان الذي اسهم السوفيتون السودانيون في تحقيقه باغلى التضحيات وباكثر عدده مرات مما قدمه كل الاحزاب اليمينية والوسطية مجتمعة، وفي مرحلة كان الحزب الشيوعي السوداني ، وما زال ، متاثرا بهجمة يونيو ١٩٧١ الشرسة الدموية ، في هذه الظروف اصدر الحزب بيانا للشعب السوداني في تلك الذكرى العزيزة الغالية جاء فيه :

« في عيد استقلالنا نؤكد لاقرب الاخوة الى قلبنا ابطال المقاومة الفلسطينية ان الحزب الشيوعي السوداني سيحافظ على مواقفه ومن الشعب الاردني وفي ايلول من عام ١٩٧٣ رد اليه اعتباره في القاهرة .

من عرض سريع يمكن ان نلاحظ ان الحكم الاردني في ايلول ١٩٧٠ تبانه عن كل قوى الشر والظلام قد قام بالمذابح المروعة ، وفي تموز ١٩٧١ ولاول مرة في تاريخ السودان السياسي الحديث تراق الدماء وتنصب المشانق لحملة الحركة الديمقراطية ويحدث ما هز كل الضمير العالمي . وفي عام ١٩٧٢ يقع التآمر على حركة الثورة العربية حد اشعال الحرب بين شمال اليمن وجنوبه بهدف القضاء على النظام الديمقراطي الثوري في جنوب اليمن وفي عام ١٩٧٣ يتحول التآمر الى لبنان فتحدث الصدام ضد قوى الثورة الفلسطينية في اخر ارض عربية استقرت عليها تنظيماتها المسلحة . فهل كان سلسل كل تلك الاحداث محض صدفه ؟ بالطبع لا بد ان يكون هرواله تدبير واسع النطاق معدد الاطراف ويترك كل ذلك اثره على الاحداث التي نعيشها اليوم ونحن نتحدث عن الذكرى الثالثة لايلول الاسود .

توقيت اخر لا بد ان نقف عنده وان كانت وقفة سريعة : في ايلول ١٩٧٠ قام النظام الاردني بقتل وجرح ٢٥ الف من رجال المقاومة الفلسطينية المتواضعة التامة في صفوف المناضلين التقدميين من اجل انتصار الثورة العربية ، من اجل تصفية العدوان الامبريالي الصهيوني ، من اجل تصفية دولة الكيان الصهيوني ، من اجل حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وبناء دولته الحرة التقدمية . ونؤكد لكم جميعا بما رفاق المسيرة الشاقة ان يبارق الثورة والوحدة العربية التي تكسها ميثاق طرابلس وعزفها وداسها بالنعال بقعته لثورة السودان ، وصمته المتواطىء على تصفية المقاومة الفلسطينية ، سترفعها من جديد ، وتبلى فاعلى بسواعد الطبقة العاملة العربية وحلفائها وطلائعها التقدمية » .

واذا سمحنا لانفسنا بالتحدث اكثر فاننا نحب ان نؤكد ان اغلبية شعبنا الخيرة تقف بكل وفاء واداء واجب منتصرة للقضية الفلسطينية والتي تمثلها اليوم بحق المقاومة الفلسطينية التي كانت بعد هزيمة ١٩٦٧ مبعث النور والالهام والامل في تلك الايام الحالكة السواد .

وفي جو ايام يونيو ١٩٦٧ بالذات في السودان « هيئة الدفاع عن الوطن العربي » بسبب التهديد بالعدوان . وبعد ان وقع العدوان حملت تلك الهيئة عبئها وقامت بواجبها في تلك الظروف . كانت هيئة الدفاع مؤلفة من الاحزاب الوطنية ومن النقابات العمالية واتحاد الشباب والنساء وهيئات المثقفين وغيرهم من التجمعات وكانت جبهة عريضة بحق . وكان الشهداء عبدالخالق محجوب والشيخ احمد الشيخ وجوزف قرنق من مؤسسي هذه الهيئة ومن انشط قياداتها . ثم جاءت الردة الرجعية في السودان فحلت تصفية هذه الهيئة مثلما حلت غيرها من الهيئات الوطنية . ولكن بعد كل هذه المآسي والالام فان ارادة وعزيمة الشعب السوداني لم ولن تحل كما اثبت التحرك الاخير ضد نظام الردة . في العام الماضي اعلن الملك حسين مشروعه « المملكة المتحدة » . ولم يجاوب معه سوى اللواء جعفر نميري في السودان . باختصار لسنا بحاجة لان نذكر اشقاءنا العرب لماذا غاب اسم السودان عن الساحة العربية . ولكنه لن يغيب طويلا والشعب السوداني ساق وما عداه سحابة صيف . بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٢ اصدر الحزب الشيوعي السوداني بيانا جاء فيه :

« ان خير ما يمكن ان يقدمه السودان للثورة العربية هو سودان موحد متحرر من النفوذ الاستعماري ومكتمل المقومات كقطر ثوري ديمقراطي » .

في اعتقادنا ان هذا هو خير ما يمكن ان نفعله حتى لا تتكرر ايلول المشؤوم في اي مكان . وبالطبع لا نتجز ذلك نحن ولا غيرنا بعيدا عن الكفاح العربي المشترك او في تناقض مع المعسكر الاشتراكي الصديق ولن يغفر لنا التاريخ اذا حاولنا ان نخدع انفسنا او ان نخدع غيرنا في المنطقة العربية اذا سكتنا عن انظمة تقول عن نفسها انها تقدمية واشتراكية .. الخ وهي تتعامل بشكل مكشوف مع الرجعية العربية عميلة الامبريالية الامركية ، كانت تتعامل مع اعمدتها ثم انكفات تحضن صغارها وافزاعها اليوم .

نتحدث الى رفاق النضال في المقاومة الفلسطينية فتقول لهم ما لم يكن خافيا عليهم ولكن لا باس من الاشارة اليه مرة اخرى فالذكرى ستظل دائما تنفع .

نلاحظ معكم ان هناك محاولات منذ فترة تسعى لتقسيمكم الى معتدلين ومتشددين ، فكيف يمكن لمن سلب كل شيء ان يكون معتدلا ؟ معتدلا مع من ؟ ولمصلحة من ؟ كل شيء يجب ان يكون لمصلحة الحق السليب والشعب المشرد والوطن الذي مزق اشلاء . والاخطر من كل هذا في هذه الايام هو تلك المحاولات التي تعمل بكل الوسائل لجعل المقاومة الفلسطينية تنقسم على نفسها ليس فقط في التنظيمات والمواقع والوسائل بل لان تفرق صفوفها اكثر وان تضرب بيدها في والنذر على هذا قائمة في اكثر من مكان . من هذا نحذر ونرجو ونسعى معكم جميعا لاتخاذ الموقف الشجاع السليم .

مرة اخرى اذا كانت اعوام (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢) قد شهدت هجوما شرسا على المقاومة في الاردن ومذابح في السودان ومؤامرا على اليمن الديمقراطي وصداما مع قوى المقاومة في لبنان ، فان كل هذا مجتمعا ومنفردا يجب ان ننظر اليه كتخطيط واحد على نطاق كل المنطقة العربية تقوم به الامبريالية ونفذه القوى الرجعية العربية العميلة هنا وهناك وهم يحاولون اليوم ان يجنوا ثمار هذا التخطيط الواسع ، وسنظل بعض الانظمة العربية (التقدمية !) ترقب وتساعد في اسقاط هذه القلاع المضيئة الصامدة للربر وتمرير اتجاهاتها المفلسة الذليلة . لا شيء نقوله لهم ازاء كل هذا سوى كلمة قديمة قالها مناضلون سبقونا في التاريخ . نقول لهم : « لن تمروا » شهداء حركة المقاومة الفلسطينية في كل مكان احياء ومنارات مضيئة .

المجد والخلود لشهداء الثورة العربية الخالدة مزيدا من النضال وكثيرا من التلاحم والكفاح المشترك ■■

بانتظار كسينجر !

تغيير في سياسة اميركا أم تغيّر في سياسة "العرب" ؟

بقلم عدنان بدر

« عرب اميركا » !! مشغولون هذه الايام بالترويج لتغيرات حتمية سوف تطرأ على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، وهم يذهبون الى ابعد من ذلك فيقولون ان « مجيء كيسنجر الى وزارة الخارجية هو بالضبط لاجراء تلك التغيرات » !! ثم يدعون العرب الاخرين للافاة وزير الخارجية الاميركي الجديد الى « منتصف الطريق » !!

وهؤلاء « العرب » يبنون رايهم هذا على اساس ان الولايات المتحدة في عز ازمة الطاقة مضطرة الى الخضوع لتهديدات الملك فيصل وتبديل موقفها ليتلاءم مع الموقف العربي ..

غير ان اي امتحان جدي لهذه الفذلكة يكشف بجلاء ان سياسة اميركا لم ولن تتغير في المنطقة ، بل هي سائرة في خط مستقيم ومستقيم جدا .. واذا كان لحديث هؤلاء « العرب » شيء من معنى او صحة ، فهو ان « الموقف العربي » آخذ بالغير لتلاءم مع سياسة اميركا .. وليس العكس اطلاقا .. وان كل الاحاديث الكثيرة جدا حول اثار ازمة الطاقة وتهديدات فيصل وحصانته لعدد من الانظمة العربية ، ليست الا قنبلة الدخان التي سوف تنجلي عن تطابق « الموقف العربي » مع السياسة الاميركية ، لتزعق فرسان الاسلام فيما بعد قائلين لقد استطعنا اخضاع الولايات المتحدة واجبرناها على الوقوف بجانبنا !!

ولتأكيد صحة ما نذهب اليه حول ثبات السياسة الاميركية وتغير « الموقف العربي » لا بد من الوقوف قليلا امام اهداف سياسة واشنطن في المنطقة :

فالولايات المتحدة منذ حرب حزيران كانت واضحة الاهداف ، لقد وجدت الفرصة المناسبة للضغط على الاوضاع العربية بنتائج عدوان حزيران ، من اجل احداث التحولات الكفيلة ببسط نفوذها الكامل على دول المنطقة وضمان الحماية المطلقة لمصالحها الستراتيجية فيها ، اي انها ركزت سياستها على تثبيت نتائج عدوان حزيران وتشديد الضغط بتلك النتائج من اجل تسريع التحولات اليمينية التي كانت تعززها البروقراطية الوطنية الحاكمة في بعض الاقطار العربية ، ودفعها الى اقصى مدى ممكن على طريق التراجعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تبلغ مرحلة التطابق مع الموقف السعودي الذي يشكل الرجعية العربية للموقف الاميركي .

وبالفعل استطاعت القوى اليمينية داخل تلك الانظمة وبحث سار « زمن الحرب » ، وبعد اجراء « حركاتها التصحيحية » ، ان تنجز الكثير من التحولات التراجعية :

● الهدنة مع الرجعية العربية ، بدءا من مؤتمر الخرطوم ، وانهاء تقديم الولاء العلني والكامل لقيادة الرجعية السعودية ، التي لم تعد اي من القوى المشار اليها «تقطع خيط القطن بدون منشورها ومباركها»

● تجويف المنجزات الاقتصادية التقدمية ، بوقف سياسة التأميم وتقليص دور القطاع العام ، واصدار قوانين حماية الرساميل العربية والاجنبية ، وتنشيط القطاع الخاص وبرجوازية الخدمات والاقتصاد الاستهلاكي ، والاستعاضة عن برامج التنمية الصناعية بعقود شق الطرق واقامة الساحات والنصب والمنائل والقصور ، والالتقاء في مصالح استثمار موحدة بين اثرياء البروقراطية وفلول الرجعية التقليدية .

● شن حملات شرسة وملاحقة ضد الجماهير وقوى المعارضة الوطنية (معارك العمال والطلبة في مصر ودور انظمة مشاق طرابلس في انقلاب الردة الفاشي في السودان وحملة الصفة الدموية ضد الحزب الشيوعي السوداني وغيره من القوى التقدمية والديمقراطية) .

● اعادة العلاقات مع المانيا الغربية ، وتطوير سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي على البلدان الامبريالية الاوروبية والاميركية . وذلك على حساب العلاقات مع المعسكر الاشتراكي الذي اخذ يجري تعريضها لسياسة اضعاف مخططة ومقصودة تلفت دروبها في قرار السادات بطرد الخبراء السوفيات من مصر .

● اما فيما يخص القضية الفلسطينية فكانت السياسة المبرمجة لتعريض المقاومة بشكل مزدوج لحملات الصفعة من جهة ومحاولات الاحتواء من جهة اخرى . بتنسيق شبه كامل بين القوى اليمينية في الانظمة البيروقراطية ، والقوى الفاشية في الانظمة الرجعية ، وقد اتكشف هذا التنسيق بجلاء في الفترة الاخيرة (صفقة حل الازمة السورية ـ اللبنانية ، ولقاء القمة الثلاثي في القاهرة) .

وقد وصلت الامور بهذه السياسة الى المرحلة الحالية حيث يجري تهديد المقاومة بهجمة جديدة من الرجعية اللبنانية ، مع موقف عربي ملائم ، او بتعجير وحدة المقاومة الوطنية ، اذا لم تقبل المهادنة مع انظمة القمة ، تلك المهادنة التي يخطط لها كي تقود المقاومة نحو حالة من الجوف ، كفيلة بجعلها اسيرة المخطط الجاري تنفيذه للافاة كيسنجر الى « منتصف الطريق » !!

في ظل هذه السياسة التي تقود الموقف العربي الرسمي للتطابق مع الموقف السعودي ـ الاميركي ، يكون واضحا ان هذا التطابق لن يكون وليد تغير في الموقف الاميركي ـ كما تدعي اعلاميو الاستسلام ـ .

ومجيء كيسنجر الى وزارة الخارجية الاميركية ، ليس على الاطلاق من اجل اجراء تغيير في سياسة واشنطن تجاه ازمة الشرق الاوسط، بل من اجل فقط ثمار تلك السياسة الثابتة والمستمرة . من اجل تنفيذ آخر شوط في عملية « تنظيف » المنطقة من كل خطر على مصالح اميركا الستراتيجية . من اجل وضع الحل الاميركي موضع التنفيذ ، ذلك الحل الذي يستهدف القضاء على كل القوى الثورية في المنطقة وقطع علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي وتحقيق « امن وطيد » لاستثمارات النفط الاميركية، من اجل مواجهة المرحلة القادمة من ازمة الطاقة ■■